

الرباط، 20 يونيو 2017

1. عقد مجلس بنك المغرب اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2017 يوم الثلاثاء 20 يونيو 2017.
2. وخلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس واعتمد التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية الوطنية وأنشطة البنك برسم سنة 2016.
3. كما تدارس المجلس التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية والتوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
4. بناء على هذه التحليلات، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في نسبة 2,25% لا يزال ملائماً وقرر إبقاءه دون تغيير.
5. وسجل المجلس أن التضخم تراجع إلى 0,3% في أبريل مقابل 1,3% في المتوسط خلال الفصل الأول، نتيجة بالأساس للانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأثمنة. وبالنسبة لمجموع سنة 2017، يرتقب أن تصل نسبة التضخم إلى 0,9% في المتوسط قبل أن تتسارع إلى 1,6% في 2018. كما يتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي إلى 1,6% في 2017 و1,9% في 2018 بفعل تحسن الطلب الداخلي وارتفاع التضخم لدى البلدان الشريكة الرئيسية.
6. وعلى الصعيد الدولي، تؤكد أحدث المعطيات المتوفرة التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي. ففي الولايات المتحدة، يرتقب أن تتسارع وتيرة النمو إلى 2,1% في 2017 و2,2% في 2018، مع تواصل دينامية سوق الشغل حيث تراجعت نسبة البطالة إلى 4,3% في ماي 2017. وفي منطقة الأورو، من المنتظر أن يتعزز نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,8% في 2017 قبل أن يتباطأ بشكل طفيف إلى 1,6% في 2018، ارتباطاً بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، يتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي إجمالاً، مع خروج كل من روسيا والبرازيل من حالة الانكماش الاقتصادي، فيما يرتقب أن يتواصل تباطؤ النمو في الصين وإن بوتيرة أقل مما كان متوقعا في مارس، إذ من شأن الإجراءات المتخذة لدعم الميزانية التخفيف من تأثيرات سياسة إعادة التوازن للاقتصاد.

7. وفي أسواق السلع الأساسية، بلغ سعر النفط 52,3 دولارا للبرميل في المتوسط خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، مقابل 37,5 دولارا في نفس الفترة من 2016. وفي ما يتعلق بمجموع سنة 2017، يتوقع أن يصل سعره إلى حوالي 51,8 دولارا للبرميل في المتوسط قبل أن يتراجع إلى 50,7 دولارا للبرميل في 2018. وبالنسبة للفوسفات، تظل أسعار الخام والفوسفات الثلاثي الممتاز في مستويات منخفضة ويتوقع أن تستقر سنة 2017 في 100 دولار للطن و275 دولارا للطن على التوالي، وأن تسجل ارتفاعا طفيفا في 2018. في المقابل، ونظرا لتحسن الطلب العالمي ومحدودية العرض، سجلت أسعار الفوسفات ثنائي الأمونيوم منذ بداية السنة إلى غاية ماي نموا بنسبة 13% حيث بلغت 357 دولارا للطن، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها خلال أفق التوقع لتصل إلى 366 دولارا للطن في المتوسط في 2018.

8. وفي ظل هذه الظروف، يرتقب أن تصل نسبة التضخم في الولايات المتحدة إلى 2,6% في 2017 و2,2% في 2018. أما في منطقة الأورو، وبعد تسجيلها 0,2% في 2016، من المنتظر أن تسارع نسبة التضخم بشكل ملموس على المدى المتوسط إلى 1,8% في 2017 و1,7% في 2018.

9. على صعيد قرارات السياسة النقدية، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال اجتماعه المنعقد في 14 يونيو برفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي إلى ما بين 1% و1,25% وأعلن أنه سيقوم خلال السنة بالشروع في تنفيذ برنامج لإعادة حصيلته إلى وضعها الطبيعي. ويتمثل ذلك في خفض تدريجيا من السندات التي يحوزها بتقليص مبالغ الأداءات المعاد توظيفها برسم رأسمال الأصول بمقدار 10 مليارات دولار في الشهر، مع رفعه تدريجيا ليصل إلى 50 مليارا في ظرف سنة واحدة. من جانبه، قرر البنك المركزي الأوروبي، خلال اجتماع مجلسه المنعقد في 8 يونيو، الإبقاء على سعر فائدته الرئيسي في 0%، مع الإشارة إلى أنه سيظل في مستواه الحالي لفترة طويلة تمتد إلى ما بعد الأفق المحدد لبرنامج الخصاص بشراء الأصول.

10. على الصعيد الوطني، تشير توقعات بنك المغرب إلى تسارع وتيرة النمو إلى 4,4% سنة 2017، مقابل نسبة لم تتجاوز 1,2% في 2016. ومن المرتقب أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة

13,4% مدعومة بانتعاش إنتاج الحبوب الذي يصل حسب تقديرات وزارة الفلاحة إلى 102 مليون قنطار، في حين يتوقع أن تتحسن وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي من 3,1% إلى 3,3%. وفي سنة 2018، ينتظر أن يتواصل تحسن الأنشطة غير الفلاحية مع نمو قدره 3,6%. ومع فرضية تسجيل موسم فلاحي متوسط، يرتقب أن تعرف القيمة المضافة الفلاحية تراجعا طفيفا بنسبة 0,9%. وبالتالي، يتوقع أن يتراجع النمو الإجمالي إلى 3,1%.

11. في سوق الشغل، وبعد تراجعها في سنة 2016، شهدت الساكنة النشيطة في الفصل الأول من 2017 ارتفاعا صافيا سنويا بمقدار 172 ألف طالب عمل، وظل معدل النشاط شبه مستقر في 47,5%. وبموازاة ذلك، أحدث الاقتصاد الوطني 109 ألف منصب شغل، منها 45 ألفا على مستوى الخدمات و28 ألفا في الفلاحة. وبالتالي، ارتفعت نسبة البطالة بمقدار 0,3 نقطة إلى 10,7% على الصعيد الوطني وتزايدت بمقدار 0,7 نقطة إلى 15,7% في الوسط الحضري.

12. على مستوى الحسابات الخارجية، تفاقم العجز التجاري للسلع على أساس سنوي بمقدار 9,1 مليار درهم في الأشهر الخمسة الأولى من السنة، نتيجة بالأساس للارتفاع الهام للفاخرة الطاقية، وبدرجة أقل لاستمرار الوتيرة المرتفعة لواردات سلع التجهيز. من جهة أخرى، ظلت مداخل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج شبه مستقرة في حين تزايدت المداخل برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 4,2%. وأخذا في الاعتبار هذه التغيرات، إلى جانب التوقعات الخاصة بأسعار النفط وبمداخل هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي يفترض أن تصل إلى 8 ملايين درهم سنويا، يرتقب أن يتوسع عجز الحساب الجاري بشكل طفيف ليصل إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2017 قبل أن يتقلص إلى 4% سنة 2018. في ظل هذه الظروف، ومع افتراض بلوغ مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2017 و3,5% في 2018، تم خفض التوقعات الخاصة باحتياجات الصرف، إذ من المتوقع أن تمكّن من تغطية 6 أشهر من واردات السلع والخدمات مع متم سنة 2017 وأن تبقى قريبة من هذا المستوى إلى غاية نهاية سنة 2018.

13. وبخصوص الأوضاع النقدية، ظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي شبه مستقر خلال الفصل الأول من السنة، ولا ينتظر أن يشهد تغيرا مهما على المدى المتوسط، إذ من المتوقع أن يعوض فارق التضخم تأثير الارتفاع الطفيف المرتقب من حيث القيمة الاسمية. وعرفت أسعار الفائدة على القروض ارتفاعا قدره 31 نقطة أساس، همّ على الخصوص القروض الممنوحة للمقاولات

غير المالية والمقاولين الأفراد. في هذا السياق، ارتفعت القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي بنسبة 3,2% إلى مـتم شهر أبريل. وأخذا في الاعتبار على الخصوص التحسن المنتظر في النشاط غير الفلاحي، يرتقب أن ينتقل نموها من 3,9% في 2016 إلى 4,5% في 2017 و5% في 2018.

14. على مستوى المالية العمومية، تراجع عجز الميزانية بمبلغ 9,9 مليار إلى مـتم أبريل مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، لاسيما بفضل ارتفاع الحصيلة الإيجابية للحسابات الخصوصية للـخزينة بمبلغ 6,8 مليار. وسجلت النفقات الإجمالية ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,4%، يشمل على الخصوص تزايد تكاليف المقاصة وتراجع استثمارات الخزينة. موازاة مع ذلك، ارتفعت المداخيل العادية بنسبة 4,5% نتيجة تحسن المداخيل الضريبية والانخفاض الهام الذي شهدته المداخيل غير الضريبية، خاصة بفعل تدني الهبات المتأتية من بلدان مجلس التعاون الخليجي من 1,6 مليار إلى 0,3 مليار درهم. وعلى المدى المتوسط، ينتظر أن يستمر ضبط أوضاع الميزانية، إذ يتوقع بنك المغرب تقلص العجز إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2017 وإلى 3,4% في 2018.